السياسات النقدية وأثرها على أداء ميزان المدفوعات في السودان (١٩٩٢- ٢٠١٩م)

أمير سليمان مصطفى أبوقرون* ,*جامعة شندي-كلية الاقتصاد والتجارة وادارة الاعمال
عاتكة عثمان العطا أحمد** ,**جامعة شندي-كلية الاقتصاد والتجارة وادارة الاعمال

مستخلص

تناولت هذه الدراسة السياسات النقدية وأثرها على ميزان المدفوعات في السودانخلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠١٩م وهدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة النقدية وبيان أدواتها المستخدمة في السودان، وقياس أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في السودان خلال فترةالدراسة.اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير وتحليل أثر السياسة النقديةعلى ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسةباستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5). وتوصلت الدراسة لنتائج من أهمهاأن زيادة عرض النقود أدت إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعات في السودانخلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٩م، زيادة هوامش المرابحاتأدت إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعات في السودان وزيادة نسبة الاحتياطي النقدي أدت إلى المزبد من العجز في ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة.وعلى ضوء نتائج الدراسة تمت التوصية بعدة توصيات أهمها: العمل على معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات السوداني باستخدام أدوات السياسة النقدية بصورة أكثر كفاءةوالعمل على تفعيل دور السياسة المالية عند استخدام آليات السياسة النقدية لمعالجة الضغوط في ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية، ميزان المدفوعات، هوامش المرابحات، الاحتياطي النقدي

Abstract

This study dealt with monetary policies and their impact on the balance of payments in Sudan during the period from 1992-2019 , the study aimed to identify the monetary policy and its tools used in Sudan, and to measure the impact of monetary policy on the balance of payments in Sudan during the study period.the study relied on the descriptive analytical approach to explain and analyze the impact of fiscal policy on the balance of payments in Sudan during the study period using the statistical package program (Eviews-9.5).the study reached results, the most important of which is an increase in the money supply that leads to an increase in the balance of payments deficit in Sudan during the period 1992-2019,increasing Murabaha margins in Sudan leads to an increase in the balance of payments deficit in Sudan and an increase in the cash reserve ratio led to a plethora of deficits in the Sudanese balance of payments during the study period.in light of the results of the study, several recommendations were recommended, the most important of which are: Working to address the imbalances in the Sudanese

balance of payments by using monetary policy tools more efficiently and working to activate the role of financial policy when using monetary policy mechanisms to address pressures in the balance of payments.

Key words: Monetary policy, Balance of payments, Murabaha margins, Cash reserve ratio

مقدمة :

إن السياسة النقدية تحتل الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمدٍ بعيد، فقد عدّها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيس في السياسة الاقتصادية الكلية، وبذلك كانت الأداة الرئيسة التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك نجد أن السياسة النقدية لعبت دوراً بارزاً في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة، وهذا ما جعلها تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود، حتى ظهور النظرية الكينزية في الاقتصاد عقب انفجار الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي تؤمن أن السياسة المالية تُعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية، كما أن استناد البنك والصندوق الدوليين بدرجة أكبر على السياسة النقدية عند تصميمهما برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي (برامج التثبيت والتكيف الهيكلي) في معظم الدول النامية قد جعل منها محور السياسة الاقتصادية الكلية، وبالأخص في معالجة مشكلتي عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم.

أن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة ، يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل. لذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه. ولذا فهي تعد بياناً تسجل فيه هذه الحقوق والواجبات تحت بيان يعرف بميزان المدفوعات. وغالباً ما يظهر هذا الميزان العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي، بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة، ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني؛ لكن أيضاً عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل القومي ومستوى التشغيل في الداخل. كما أن لميزان المدفوعات أهمية كبيرة، حيث أنه يعكس درجة التقدم الاقتصادي في البلد ويمكن من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي، وهذه الدراسة لمعرفة أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة ١٩٩٢–٢٠١٩م.

مشكلة الدراسة

تعتبر السياسة النقدية من أهم الآليات التي يمكن من خلالها التأثير على الأوضاع الاقتصادية في البلدان وذلك من خلال أدواتها المختلفة حيث تتمثل مشكلة الدراسة في أن أدوات السياسة النقدية في السودان

تؤثر على أداء ميزان المدفوعات. ولتحديد المشكلة بصورة دقيقة يمكن صياغة السؤال الرئيس ما هو أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات وتتفرع منه عدد من التساؤلات تتمثل في الآتي :

(١) هل يؤثرتغير المعروض من النقود في ميزان المدفوعات ؟

(٢) إلى أي مدى تؤثرهوامش المرابحاتفي ميزان المدفوعات ؟

(٣) هل للاحتياطي النقديتأثير على ميزان المدفوعات ؟

أهداف الدراسة

(١) التعرف علي السياسة النقدية وبيان أدواتها المستخدمة في السودان.

(٢) معرفة ميزان المدفوعات السوداني وتطوره خلال فترة الدراسة.

(٣) قياس أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في السودان.

أهميةالدراسة

تكمن الأهمية النظريةللدراسة في أهمية تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات والأهمية التطبيقية في إمكانية التوصل إلى نتائج علمية تساعد متخذي القرار سواء البنك المركزي أو وزارة المالية في اتخاذ سياسات مناسبة لمعالجة مشكلة عجز ميزان المدفوعات في السودان.

فروض الدراسة

(١) هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعروض من النقود وميزان المدفوعات.

(٢) هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هوامش المرابحاتوميزان المدفوعات.

(٣) هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي النقديوميزان المدفوعات.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج التحليليالوصفي لوصف بيانات الدراسة وتحليلها وبيان مقاصدها في الجانب النظري للدراسة؛أما الجانب التطبيقياتبعت الدراسة المنهج الإحصائي باستخدام تقدير وتحليل نتائج العلاقات بين أدوات السياسة النقديةوميزان المدفوعات باستخدام الأسلوب القياسي بتحليل نماذج تصحيح الخطأ باستخدام برنامج EVIWES.

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية : (طبقت الدراسة على جمهورية السودان في الفترة من ١٩٩٢إلى٢٠١٩م واعتمدت على المصادر الثانوية لجمع البيانات وهي الكتب والمراجع والدوريات والنشرات والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي وغيرها وهي فترة زمنية ذات تأثير قوي على الوضع القائم حالياً

الحدود المكانية : جمهورية السودان

تنظيم الدراسة

تم تقسيم الورقة لثلاثة محاور، المحور الأول المقدمة والدراسات السابقة ، والمحور الثاني الاطار النظري ويشمل السياسة النقدية وميزان المدفوعات والمحور الثالث الاطار التطبيقي ويشمل تحليل بيانات الدراسة ثم النتائج والتوصيات .

الدراسات السابقة :

١- دراسة (الشفيع ، أسامة ، ٢٠٢٠م)

هدفت الدراسة إلى تتبع العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من ١٩٨٩م حتى ٢٠١٨م من خلال دراسة آلية عمل هذه المتغيرات واتجاهات تأثيرها على ميزان المدفوعات ومن ثم تفسير الاختلالفي ميزان المدفوعات في السودان وتقديم المقترحات المناسبة. وتلخصت المشكلة في بيان أثر أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان والمسئولة عن الاختلال الهيكليالذى لحق به حتى تفاقمت أزمته في الفترة الأخيرة. ولهذا الغرض هدفت الدراسة إلى اختبار عدد من الفرضيات تمثلت في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكونات ميزان المدفوعات في السودان (الصادرات والواردات إلخ)وسعر الصرف والتضخم من جهة وميزان المدفوعات في السودان من جهة أخرى .اتبعت الدراسة المنهج التاريخي ،والوصفي ، واستخدام طرق الاقتصاد القياسيفي التحليل. توصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة هي الصادرات، والواردات، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وصافيالأصولوالالتزامات الأجنبية للبنوك التجارية والسلطات الرسمية، حيث اتضح الأثر السلبي الناتج من إتباع الحكومة لسياسة سد عجز الموازنة العامة بالاستدانة عن طريق التوسع في إصدار الأوراق المالية مثل شهادات شهامة مما أدى لإزاحة الاستثمار المباشر بالإضافة للتوسع النقدي ما أفضى لتدهور الناتج المحلى الإجمالي ومن ثم ضعف الصادرات وتزايد الواردات. أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ سياسات من شأنها تشجيع الاستثمار المباشر أولها تصفية شهادات شهامة نهائيا لأثرها السلبى على الاستثمار المباشر وتعميق ضعف الهيكل الإنتاجي بالبلاد الذى يجب مراعاة ضعفه ومرونته عند وضع السياسات وفق منهج المرونات، واتخاذ الخطوات اللازمة لإصلاح الجهاز المصرفيالسوداني إصلاحا مؤسسيا باتجاه التركيز على تمويل القطاعات الإنتاجية، كما أوصت الدراسة بتنويع الصادرات والتركيز على الصناعات المُقادة بالصادر .

٢- دراسة (عبد الله ، الشاذلي ، ٢٠١٥م)

بحثت هذه الدراسة في الأثر الذي خلفته السياسات النقدية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة ٢٠٠٠م – ٢٠١٣م وافترضت الدراسة أن هذه السياسات ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات

خلال فترة الدراسة، وكذلك افترضت أن هذه السياسات أثرت إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على ميزان المدفوعات. بعد التحليل توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن السياسات النقدية في السودان أدت إلى فوائض في ميزان المدفوعات عدا ثلاث سنوات، وذلك ليس راجعاً إلى هذه السياسات لوحدها وإنما راجع إلى دخول البترول والذهب ضمن الصادرات السودانية، وإلى عوامل أخرى. أخيراً أوصت الدراسة بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وكذلك إصلاح حال التجارة الخارجية، والعمل على استقرار سعر الصرف، وتقليل تكلفة الإنتاج، وعلاج مشكلة الديون الخارجية، وتحقيق السلام العادل في السودان واستخدام البترول لتحريك القطاعات الإنتاجية وتقليل الاستدانة من الجهاز المصرفي، كل ذلك يؤدي إلى مزيد من التحسين على صورة ميزان المدفوعات السوداني.

٣- دراسة (عبد الله ، نصر الدين ، ٢٠١٥م)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور السياسة النقدية في معالجة عجز ميزان المدفوعات في السودان،ولغرض ذلك تمت الإشارة حول السياسة النقدية وميزان المدفوعات والعلاقة التي تجمعهما، وتم تطبيق اختبار نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك بالاعتماد على أربعة متغيرات اقتصادية تعكس المشكلة، والمتغيرات المؤثرة فيها هي سعر الصرف وعرض النقود والناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري في السودان خلال الفترة الممتدة بين٢٠٠٥-٢٠١٤م كانت مشكلة الدراسةفي عدم استخدام أدوات السياسة النقدية بصورة كفؤه أدى إلى استمرار العجز في ميزان المدفوعات السوداني،وتماستخدام المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التحليلي الكمي بالأسلوب الإحصائي(SPSS)لإثبات تلك العلاقات من خلال النموذج المقترح للدراسة،توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها توضيح الأثر السلبي الذى نتج عن تركيز بنك السودان على الأدوات المباشرة في إدارة السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة المعنية، كان لذلك عبئاً على البنك المركزي في متابعة البنوك لاتباع التوجيهات بشان الحد من نمو الائتمان المصرفي، ولقد أوصت الدراسةتمويل العجز في ميزانيتها من الموارد الحقيقية بدلاً من اللجوء إلى البنك المركزي، وهذه السياسة قد تزيد السيولة وعرض النقود وتؤثر سلباً على معدل التضخم وعجز ميزان المدفوعات

ثانياً :الإطار النظري للدراسة :

أ/ السياسة النقدية:

١- **تعريفهـا:** إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً، ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز من الحين والآخر إبّان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي. كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظّرين الاقتصاديين، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد

التطبيقي أو العملي. وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراستها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة. (الدوري والسامرائي ، ٢٠٠٦م ، ص ١٨٥)، لذا تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام.(الوصال ويونس ، ٢٠٠٤م ، ص٣١١) من هنا أخذ مجال السياسة النقدية اهتمام واسع من قبل المفكرين الاقتصاديين، ففتح المجال للنقاش على مصراعيه لتحديد مفهوم دقيق لهذه السياسة، فتعددت وجهات النظر، اتّفقت واختلفت، والسبب ربما راجع إلى اختلاف المعتقدات الفكرية الاقتصادية لكل مفكّر، أو راجع إلى اختلاف البيئة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الجغرافية.

تعرف السياسة النقدية بأنها الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة بالبنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية. (البكري وصافي، ٢٠٠٢م، ص١٧٨)، تمثل السياسة النقدية السياسات والإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والأسعار عن طريق عرض النقود؛ ويأتي تأثير السياسة النقدية بتأثيرها على حجم الإنفاق (الاستهلاك والاستثمار) وخاصة بالنسبة للاستثمار عن طريق سعر الفائدة الذي يتأثر بالتغير في عرض النقود.(الحبيب، ٢٠٠٠م، ص٤٤٥)، كما يرى فيرى كينت (kent)بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل. وبنفس الاتجاه يرى براثر (Prather) بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة.(الدوري والسامرائي، ٢٠٠٦م، ص١٨٥)، كذلك فإن السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير(التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.(عبد الحميد، ٢٠٠٣م، ص٩٠) وأيضاً السياسة النقدية تعبّر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض.(قدي، ٢٠٠٥م، ص ٥٣) من هنا يلاحظ أن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي، والتي تضمن التسيير الأمثل للمعروض النقدي المتداول في الاقتصاد من خلال استخدام عدة وسائل وأدوات تضمن نقل أثر السياسة النقدية عبر قنوات أو مسارات إلى كافة القطاعات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بمعالجة

الاختلالات الظرفية أو حتى تحسين الظروف والأوضاع والمؤشرات التي تدل على مستوى رفاهية الاقتصاد ومحاولة الحفاظ على هذه المستويات عند حدودها الطبيعية بما يعرف بالاستقرار الاقتصادي.

٢. أدوات السياسة النقدية :تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي، وكذلك في المجتمع، وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب الفنية للسياسة النقدية. وتتمثل هذه الأدوات في الرقابة غير المباشرة، الرقابة المباشرة الكمية والرقابة المباشرة الكيفية والوسائل الأخرى التي يمكن أن تلجأ لها السلطات النقدية، والتي تشكل في مجموعها موضوع السياسة النقدية.(شامية، ١٩٩٣م، ص٣٢٨)

أ. الرقابة غير المباشرة: وتتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة، وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد توجيهه إليها. ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي مع ما يترتب على ذلك من التأثير بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها.(حشيش، ٢٠٠٤م، ص ٢٥٤-٢٥٥)

وتعتمد هذه الطريقة على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل سعر الخصم (سعر البنك)، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي) وعمليات السوق المفتوحة.

١- عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسات وعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، وهي إحدى الأدوات التقليدية التاريخية التي اتبعتها البنوك المركزية في عرض النقود. فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فان البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنك المركزي، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وبالتالي يكون في امكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع، وثم يزداد المعروض النقدي. أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود فان البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، وبذلك تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطاتها من النقود السائلة وبالتالي تقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود ويقل وبالتالي عرض النقود.

٢- مبادلة النقد الأجنبي:

من الوسائل غير التقليدية التي لجأ إليها بنك السودان في تجربته في إدارة السياسة النقدية عمليات مبادلة النقد الأجنبي.

٣- نوافذ البنك المركزي:

استحدث البنك المركزي في العام ١٩٩٨م نافذتي التمويل الاستثماري والعجز السيولي وعبر هذه الآلية يمارس دوره كمقرض أخير للمصارف التجارية لمقابلة احتياجاتها للسيولة(عبد الرحيم شريف، ٢٠٠٣م، ص١٠)

نافذة العجز السيولي وفيها يلجأ المصرف للبنك المركزي كمقرض أخير ويستخدمها المصرف عندما يواجه عجز مؤقت في السيولة. أما نافذة التمويل الاستثماري فيستخدمها البنك المركزي كآلية لضخ السيولة في الاقتصاد وفي ذات الوقت لتمويل قطاع اقتصادي معين من قطاعات الاقتصاد. ولهذه النافذة هدفان كلي وجزئي، فالهدف الكلي يسعى لمعالجة القصور في موارد المصارف برؤية أشمل وهي توفير السيولة للاقتصاد. أما الهدف الجزئي فهو معالجة مشكلة الموسمية في طلب التمويل المصرفي حيث أن هنالك مواسم معينة ترتبط بدورة زراعية يزداد فيها الطلب على التمويل المصرفي بشكل ملحوظ ولا تتمكن المصارف من الاستجابة له أو مقابلته بالكامل (صابر محمد الحسن، ٢٠٠٤م، ص١٦)

٤-سعر الخصم :

تستخدمالسياسة النقديةسعر إعادة الخصم والذي هو شبيه بسعر الفائدة للتحكم في عرض النقود، ففي حالة التضخم تعمل السياسة النقدية عبر البنك المركزي على رفع سعر إعادة الخصم حتي تقلل من عرض النقود وبالتالي تخفيض معدل التضخم، أما في حالة الركود الاقتصادي فإن السياسة النقدية تتدخل عبر البنك المركزي من خلال تخفيض سعر إعادة الخصم وبالتالي يزيد عرض النقود ومن ثم الناتج.

٥- هوامش المرابحات (نسب المشاركات):

هذه الأداة استخدمت كبديل لمعدل الفائدة ، ففي حالة التضخم تعمل السياسة النقدية عبر البنك المركزي على رفع هوامش المرابحات حتى تقلل من حجم الاقتراض وبالتالي تقليل معدل التضخم، أما في حالة الكساد فإن السياسة النقدية تعمل علي تخفيض هوامش المرابحات حتي تزيد حجم الاقتراض من الجهاز المصرفي وبالتالي يزيد الاستثمار والإنتاج.

٦- الاحتياطي القانوني:

نسبة الاحتياطي القانوني وهي تلك النسبة النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي.يرى البعض أن تكون نسبة الاحتياطي في ظل النظام المصرفي الإسلامي كلياً أي بنسبة ١٠٠٪ بالنسبة لجميع الودائع الاستثمارية والودائع الجارية للتغلب على الأزمات الاقتصادية، بينما يدافع البعض

الآخر عن الاحتياطي الجزئي لفعاليته في السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود. (حسين، ٢٠١٠م، ص٤)

ب. الرقـابة المباشرة (الكمية والنوعية):لقد برز هذا النوع من الرقابة على الائتمان خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، حيث رمت إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تحديد حجم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة عن طريق تصعيب الحصول عليه.(قريصة، ١٩٨٤م، ص١٦٨)وأدوات الرقابة المباشرة تتميز عن سابقتها كونها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان. وفي الحقيقة، إن هذه الأساليب المعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان إنّما وضعت بقصد التّأثير على قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني دون التّأثير على بقية القطاعات.(حشيش، ١٩٩٢م، ص٧١)، وتتضمن وسائل الرقابة المباشرة مجموعة من الإجراءات التي تتّخذها السلطات النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيها، أو وقف التوسع المغالى فيه وغير المرغوب في أنواع أخرى من الاستخدامات عن طريق التّأثير المباشر على الائتمان المصرفي نفسه. أي على سياسة الإقراض التي تنتهجها البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة.(الدوري والسامرائي، ٢٠٠٦م، ص ٢١٦) وهكذا نجد أن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لها تأثيرها المباشر على المقرض والمقترض في آن واحد، فهي تمارس تأثيراً نوعياً وكمياً على مستوى طلب القروض وكذلك على مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض.

ومن أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيها ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة نذكر ما يلي:تأطير القروض، التأثير أو الإقناع الأدبي، النسبة الدنيا للسيولة، تنظيم الائتمان الاستهلاكي، التعليمات والتوجيهات، الإعـلام.

٣. السياسة النقدية في السودان خلال الفترة ١٩٩٢– ٢٠١٩م:

طبقت الدولة في فبراير ١٩٩٢م برنامج التحرير الاقتصادي والذي استهدف تحريك الجمود في الاقتصاد وإزالة التشوهات الهيكلية، أي أن البرنامج اهتم بمعالجة الخلل الكبير في الهيكل الاقتصادي، إلا أنه واجه عدد من التحديات الخارجية والداخلية ، لذا كان من أهم العوائق لبرنامج التحرير الاقتصادي قصوره عن استصحاب إصلاحات في السياسات النقدية والمالية متزامنة مع الإصلاحات الهيكلية.(شيخ موسى، ٢٠٠١م، ص ٦٨) مما أدى لتدهور أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية في بداية التسعينات، فقد ارتفع معدل التضخم إلى ١٢٠٪ في عام ١٩٩٢م مقابل معدل بلغ ٦٧٪ في عام ١٩٩٠م، كذلك فقد تزايد معدل نمو عرض النقود مع تدهور سعر الصرف، فتعاظمت حركة المضاربة في السلع والعملات مما أدىإلى مزيد من التدهور في قيمة الجنيه، وبلغت نسبة التدهور في الجنيه ما بين فبراير ١٩٩٢م – ويوليو ١٩٩٣م حوالي

٦٠٪. الأمر الذي أدى لاعتماد سعر صرف موازي في أكتوبر ١٩٩٣م وذلك بعد أن عجز عن المحافظة على الوضع الذي تحقق في ١٩٩٠ بتوحيد سعر الصرف . قدحدى هذا الوضع الدولة بتطبيق سياسة مالية ونقدية انكماشية من أجل الإصلاح، فكانت لها نتائج ايجابية منها الانخفاض الكبير الذي سجله معدل التضخم من ١١٦٪ عام ١٩٩٤م إلى ٦٩٪ عام ١٩٩٥م. وقد تم في عام ١٩٩٤م إلغاء سياسة السقوف التمويلية والإبقاء على السقوف القطاعية مع إضافة هدف جديد مساعدة البنوك على توفيق أوضاعها وفقا لمتطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي.بدأ التراخي في تلك السياسات منذ بداية يوليو ١٩٩٥م، فتم تحرير السياسات التمويلية بهدف توفير التمويل للموسم الزراعي عندئذ وذلك على النحو التالي: (شيخ موسى، ٢٠١٢م، ص ٧٧)تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي لودائع الادخار والطلب من ١٥٪ إلى ١٠٪ والاحتياطي القانوني من ٣٠٪ إلى ٢٥٪.تخفيض هامش مساهمة العميل في المشاركة من ٧٥٪ إلى ٥٠٪ للتجارة المحلية ومن ٣٠٪ إلى ٢٥٪ لقطاعات الأسبقية.تخفيض هامش المرابحة من ٥٠٪ إلى ٣٥٪.ونتج من السياسات النقدية التوسعية تدهور أداء الاقتصاد وقد ترافق ذلك مع سياسة مالية توسعية فقد زاد الإنفاق مما أدى لتوسع عجز الموازنة نتيجة لعدة عوامل منها رفع الحد الأدنى للأجور لامتصاص آثار سياسة التحرير الاقتصادي، هدم مبدأ وحدة الموازنة حيث خول للوزارات بالصرف من إيراداتها دون الرجوع لوزارة المالية حتى قدر أنها تسيطر فقط على ٢٠٪ فقط من الإيرادات مع خرق مبدأ عدم تخصيص الإيرادات، دعم المواد البترولية، الإعفاءات الجمركية التي منحت لمنظمات المجتمع المدني.انعكساختلال السياسات النقدية والمالية مباشرة على أداء الاقتصاد حيث سجلت المتغيرات الاقتصادية الكلية تدهوراً كبيراً، تمثل في تسجيل التضخم معدلا بلغ ١٦٦٪ في أغسطس ١٩٩٦م، فبدأت الدولة في تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي شامل لمحاصرة التدهور الذي طرأ على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وقد طبق الإصلاح بالتنسيق بين السياسات المالية والنقدية فآتى أكله في نهاية نفس العام ١٩٩٦م بتحسن أداء الاقتصاد حيث انخفض التضخم إلى ١٣٠٪. واستمرت الدولة في السياسات المؤدية للاستقرار النقدي خلال الفترة ١٩٩٧– ١٩٩٩م، التي استمر خلالها أداء الاقتصاد في التحسن بشكل تدريجي.وقد سجلت الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٨م تحسنا كبيرا في أداء الاقتصاد نتيجة لدخول البترول في هيكل الناتج المحلي وبدء تصديره في الربع الأخير من عام ١٩٩٩م، وصحب هذا الأداء سياسة نقدية توسعية. كما قام بنك السودان باستحداث نقلة نوعية في إدارة السياسة النقدية خلال العامين ٢٠٠٢– ٢٠٠٣م حيث تم التحول إلى استهداف النمو في عرض النقود في إجراءات السياسة بدلاً عن سعر الصرف وتم تشكيل وحدة إدارة العمليات النقدية في بنك السودان لتقوم بتنفيذ السياسات التي تقررها اللجنة العليا للسياسات المالية والنقدية وهي لجنة مشتركة بين المالية والبنك برئاسة السيد وزير الماليةوتضم وزراء الدولة بالمالية ومحافظ بنك السودان ونواب المحافظ والقيادات التنفيذية في كل من المالية وبنك

السودان وتهدف اللجنة لمتابعة التنسيق بينالسياسات المالية والنقدية وضمان تناغم الإجراءات لتحقيق الأهداف الكلية للبرنامج الاقتصادي وتجتمع اللجنة كل أسبوعين في بنك السودان؛ وقد أثبتت هذه الطريقة نجاحها.(صابر محمد الحسن، ٢٠٠٤م، ص٢٣)، أما خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩م فقد كانت أهم أهداف السياسة النقدية للبنك المركزي متمثلة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي للمساهمة في تحقيق الأهداف العامة للدولة والموازنة بهدف تحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاج والإنتاجية لزيادة موارد البلاد الداخلية والخارجية وتوفير موارد النقد الأجنبي لمقابلة احتياجات البلاد الخارجية من السلع والخدمات .

ب/ ميزان المدفوعات

يُعدّ ميزان المدفوعات من أكثر المؤشرات الاقتصادية الكلية أهمية بالنسبة لصناع السياسة الاقتصادية، خاصة في الاقتصاد المفتوح. حيث يقوم البنك المركزي عادة بإعداده.(أحمد، ٢٠١٠م، ص٤٤١)

١- تعريف ميزان المدفوعات:

عرّف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه: بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة. ويتألف من حساب السلع والخدمات وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي، والحساب المالي. ووفق نظام القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات؛ يسجل لكل معاملة قيدين، ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة(صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩م). كذلك هو سجل منظم أو بيان شامل لكل المعاملات الاقتصادية، التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (محمد، ١٩٩٩م، ص١٦٣). كذلك يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يشمل كافة المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين) في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.(ناصف وعمارة ، ٢٠٠٨م ، ص٢٨٩)، أيضاً يمكن تعريفه بأنه: عبارة عن سجل لحقوق الدولة وديونها، خلال فترة معينة. فهو يتألف من جانبين: جانب دائن وآخر مدين، وتدرج في الجانب الدائن كافة العمليات التي تحصل الدولة بمناسبتها على إيرادات من العالم الخارجي، كالصادرات من السلع والخدمات واستيراد رأس المال، أما جانب المدين فتدرج فيه كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبتها مدفوعات للعالم الخارجي، مثل الواردات من السلع والخدمات وتصدير رأس المال من المقيمين لغير المقيمين(شافعي، ١٩٨٩م، ص١٨٥). كذلك يعرف ميزان المدفوعات بأنه: بيان بسجل جميع العمليات التي تمت بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين بها خلال فترة معينة من الزمن.(حشيش، ٢٠١٠م، ص٨٨)، كما يعرف بأنه: بيان محاسبي تسجل فيه قيم جميع السلع

والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي؛ الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة (الحجار، ٢٠٠٥م، ص٥٤). ويعرف أيضاً بأنه: بيان حسابي تسجل فيه قيمة جميع السلع والخدمات والهيئات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية، وجميع كميات الذهب النقدي؛ الداخلة إلي البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة (أحمد ،١٩٩٣م ، ص٢٠٣).وأيضاً يعرف ميزان المدفوعات بأنه: وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، وغير المقيمين خلال مدة معينة، تكون عاماً واحداً غالباً(الحصري، ٢٠١٠م، ص٤٩). كذلك هو سند يسجل فيه جميع المبادلات التجارية والاقتصادية، التي تتم بين حكومات ومواطني دولة مع غيرها من الدول، خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة(الزبون ، ٢٠١٥م ، ص٦٣). كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه: سجل منظم تسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال الخارجية للبلد، كون كل الفئات التي تدخل في حساب الميزان تعبر عن تدفقات.(القريشي، ٢٠٠٨م، ص٣٦).

يتضح من خلال التعريفات السابقة أنها جميعاً تتفق على أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل، تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة ، كما يتضح من خلال التعريف السابق أن :

أ/ المعاملات الاقتصادية الخارجية:اهتمام ميزان المدفوعات ينصب فقط علي المعاملات الاقتصادية الخارجية، سواء تُولّد عنها حقوق للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين، يتعين على المقيمين أداؤها. أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين في إقليم الدولة نفسها فلا شأن لميزان المدفوعات بها. (السريتي، ٢٠٠٩م، ص٢٢٦)،والمعاملات الاقتصادية هي: أي عمل يترتب عليه نقل سلعة أو خدمة أو نقل الحق على صك مالي؛ من شخص مقيم في البلد إلى شخص آخر غير مقيم. وتسجل حسب تصنيفها المعتمد، سواء اتخذت صيغة علاقات تبادلية مثل الصادرات مقابل الاستيراد، أو خرجت كتحويلات خارجة للدخول مثل: الهبات والتعويضات وتحويلات العاملين في الخارج وبعض الضرائب والرسوم. (الغندور، ١٩٩٦م، ص٣٢)

ب/ يتم القيد في هذا السجل من خلال طريقة القيد المزدوج المعروفة في نظرية المحاسبة، ويحدث نتيجة لذلك ما يسمى بالتوازن الحسابي أو الشكلي لميزان المدفوعات (عبد الحميد، ٢٠١٠م، ص٤٢٥).

ج/ الفترة الزمنية: يغطي ميزان المدفوعات فترة زمنية معينة هي في العادة سنة واحدة، ولا توجد قاعدة محددة لبداية هذه السنة أو نهايتها.فمن الدول من تتبع التقويم الميلادي ، بأن تبدأ فترة الحساب في أول يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر، في حين تتبع دول أخرى تقويماً يبدأ خلال السنة الميلادية. (أحمد، ٢٠١٠م،

ص٤٤١) ،وقد جرت العادة أن يتم تسجيل المعاملات الاقتصادية خلال عام، وهي فترة زمنية كافية لتشمل جميع التغيرات الاقتصادية المتوقعة في الأجل القصير، مثل المناخ والمواسم المختلفة للزراعة. وهذا لا يمنع أن يكون هناك موازين مدفوعات للدولة خلال فترة ربع سنوية للوقوف على المركز المالي أولاً بأول (منصور، ١٩٨١م، ص٦٥)

د/ يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين ويعتبر الوطنيونهم المقيمين عادة في إقليم الدولة . فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على أرض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين ، كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.(السريتي وغزلان، ٢٠١٢م، ص٢٢٩)

القاعدة العامة والمهمة في هذا المجال هي : أن كل عملية يترتب عليها طلب عملة دولة وعرض عملة دولة أخرى تقيد في الجانب الدائن ، وكل عملية يترتب عليها عرض عملة بلد وطلب عملة بلد آخر تقيد في الجانب المدين. (عبد الحميد، ٢٠١٠م، ص٤٢٦)

٢- أهداف ميزان المدفوعات:(الزبون، ٢٠١٥م، ص٦٣).

يهدف ميزان المدفوعات إلى تحقيق ما يلي:

أ- يعمل ميزان المدفوعات على توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية والمالية لمحتاجيها في الدولة، سواء الجهات الحكومية في عمليات التخطيط أو في اتخاذ القرار، أو على مستوى القطاع الخاص لما لتلك المعلومات والبيانات من أثر في اتخاذ القرار الاستثماري.

ب- يعكس مستوى تطور وقوة اقتصاد الدولة في الوقت الحالي وموقع تلك الدولة؛ مقارنة مع الدول الأخرى من حيث مكونات ميزان المدفوعات.

ج- تعد مؤشرات الميزان التجاري الأساس الذي تنطلق منه السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في الدولة؛ مما يساعدها في تعزيز بعض الجوانب التي تزيد من المؤشرات الإيجابية، ومراجعة تلك التي تؤدي إلى المؤشرات السلبية من خلال تبني الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية، وبرامج التصحيح الاقتصادي في الكثير من الدول.

د- بما أن ميزان المدفوعات ومن خلال مؤشراته يبين العلاقات الاقتصادية الخارجية؛ فإنه يوضح المسار الذي سيحدد تنمية أو تقليل العلاقات الخارجية؛ مع الدول الخارجية المتعامل معها.

هـ- من ناحية بحثية يعد ميزان المدفوعات مصدراً للباحثين والدارسين ومراكز البحوث المختلفة ، إذ يعتبر ميزان المدفوعات الوسيلة التي يتم رصد المعلومات بها ومرجعاً للدراسات ومساعداً لاتخاذ القرارات التجارية.

٣- أهمية ميزان المدفوعات:

تساعد المعلومات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بسياسات الدولة المالية والاقتصادية من جهة، ونشاطها التجاري من جهة أخرى، كما يوضح أيضاً تأثير العمليات والسياسات الاقتصادية الدولية على مستوى الدخل القومي، ومدى اعتماد الاقتصاد الوطني على المساعدات الدولية، بهذا المفهوم فإن ميزان المدفوعات يستخدم كمؤشر لتقويم احتمالات نجاح السياسات الاقتصادية والتطور مستقبلاً وتقويم المقدرة على السداد وتحديد سياسات الصرف اللائمة. ويجب التأكيد على أن ميزان المدفوعات ذا الفائض ليس دوماً مؤشراً على الرفاهية، كما أن العجز ليس دوماً مؤشراً للإفلاس. وبالرغم من ذلك فلابد من تقصي أسباب واحتمالات العجز. ومما لا شك فيه أن استمرارية العجز لفترات طويلة هو مؤشر لمصاعب ومشاكل اقتصادية أساسية (الغول، ٢٠٠٧م، ص٢١٥). كما أن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجها مع الاقتصاد الدولي، وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر(العبيدي وآخرون، ٢٠١٣م، ص٣٢).

كما تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة، التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات؛ لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاته مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب التالية: (السريتي وغزلان، ٢٠١٢م، ص٢٣٢)يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة، يظهر القوى المحددة لسعر الصرف، يقيس الوضع الخارجي للدولةويساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.

٤- مكونات ميزان المدفوعات :

مما سبق عرفنا أن ميزان المدفوعات عبارة عن حصر دقيق لكافة العلاقات الاقتصادية، التي تتم خلال فترة معينة في الغالب ما تكون سنة، بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في هذه الدولة. وهو من هذا التعريف عبارة عن حصر شامل للعديد من العمليات الاقتصادية بعضها عمليات في اتجاه أو آخر(زيتون، ٢٠٠٠م، ص٣٤٨). ويتكون ميزان المدفوعات من حسابين: القسم الأول ميزان المعاملات الجارية، ويتكون من ميزان المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) وميزان المعاملات غير المنظورة (الخدمات) وحساب التحويلات. والقسم الثاني وهو ميزان المعاملات الرأسمالية: ويتضمن حسابي رؤوس الأموال قصيرة الأجل ورؤوس الأموال طويلة الأجل.(الحصري، ٢٠١٠م، ص٥٠)

أ/ حساب السلع والخدمات(الحساب الجاري) :

هو ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين(نعمة، ٢٠١١م، ص٧٢). ويحتل هذا الحساب أهمية كبيرة لمؤشر للتعرف على التغيرات في الطلب على الصادرات والواردات، التي تؤثر بدورها على حركات

أسعار الصرف. كما يوضح التغيرات التي تحصل في حقوق الدولة (القطاع الخاص والحكومي) على الثروة الأجنبية وتأثيرها على سعر الصرف، طالما أن هذا التغير سيؤثر على طلب المواطنين على الموجودات بالعملة المحلية (علي وجميل، ١٩٩٤م، ص٢٢). ويسمي بالحساب الجاري لأن كل المعاملات التي يشملها تتصل بالدخل القومي الجاري والإنفاق الحكومي .(عابد، ٢٠٠١م، ص٢٨٩)

١- المعاملات المنظورة (التجارة السلعية):

تشمل صادرات وواردات السلع المادية الملموسة (التدفقات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي) التي تعبر الحدود الجمركية وتسجل بواسطة السلطات الجمركية على أنها سلعاً صدرت أو استوردت خلال الفترة الجارية (هنالك سلع تهرب عبر الحدود ، صادر أو وارد فلا تقيد بواسطة السلطات الجمركية). وتسجل السلع المصدرة دائنة؛ لأنها تقتضي من غير المقيمين أداء أو التزام بأداء مدفوعات للمقيمين في الدولة، لذلك تظهر القيمة النقدية للصادرات في الجانب الدائن، حيث تعتبر بمثابة متحصلات، بينما تسجل السلع المستوردة مدينة في نفس الحساب؛ لأنها تقتضي من المقيمين في الدولة أداءً أو التزاماً بأداء مدفوعات لغير المقيمين. وبذلك تكون الواردات في الجانب المدين حيث تعتبر بمثابة مدفوعات.

٢- المعاملات غير المنظورة (التجارة الخدمية):

يقيد في الجانب الدائن منه قيمة الخدمات التي أدتها الدولة للخارج، وفى الجانب المدين نفقاتها في الخارج. ويحتوي هذا الحساب على العديد من البنود: النقل، التأمين وإعادة التأمين، السفر، دخول الاستثمارات، مصروفات حكومية وخدمات أخرى. وفي جانب المتحصلات غير المنظورة يعتبر بند تحويلات العاملين بالخارج من أهم البنود، حيث تسعى الدولة إلى تقديم كل الضمانات والتسهيلات للعاملين بالخارج ؛ ليتمكنوا من تحويل كل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية. أما في جانب المدفوعات غير المنظورة تحاول الدولة أن تحد من بعض الخدمات؛ لكي تقلل من المدفوعات الخارجية، مثل: خدمات العلاج إلا في الحالات المستعصية "توطين العلاج بالداخل" التقليل من السياحة بالخارج، تخفيض نفقات البعثات الدبلوماسية والتعليمية بالخارج. (أحمد، ٢٠١٠م، ص٤٤٨)،تتميز مكونات ميزان المعاملات الجارية بالدورية، أي إنها تكرر سنة بعد أخرى، فهي في جانب المتحصلات تمثل دخلاً دورياً، وفى جانب المدفوعات تمثل وجهاً من أوجه الإنفاق المتكررة.(يونس ونجا، ٢٠١٦م، ص٢٣٣)

ب/ حساب التحويلات من جانب واحد:

وفي هذا الحساب يتم رصد قيمة التحويلات الخاصة أو الحكومية، التي تعنى بتحويل موارد حقيقية أو مالية من وإلى بقية العالم دون أي مقابل (أبو السعود، ٢٠١٠م، ص٣٢٩) . أي إنها عمليات غير

تبادلية، من جانب واحد، وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأي تحويلات أخرى.(الحصري، ٢٠١٠م، ص٥٣، ويمكن تقسيمها إلى:

١/ التحويلات الخاصة: وتشمل المنح والإعانات والتبرعات (نقدية وعينية) المقدمة أو المستلمة بواسطة الأفراد والهيئات الخاصة(دينية أو ثقافية أو خيرية). مثل تحويلات العاملين بالخارج لذويهم في الداخل ، إعانات المؤسسات الخيرية وغيرها .

٢/ التحويلات الحكومية: وتشمل المنح والتعويضات (نقدية أو عينية) المقدمة أو المستلمة بواسطة الحكومات مثل: التعويضات الحربية طبقاً للاتفاقات الدولية المعقودة بين دولتين أوأكثر.

٣/ المساعدات والمنح التي تقدم (لدعم برامج التنمية الاقتصادية، أو الإغاثة من الكوارث الطبيعية أو المتأثرين بالحرب) من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية للدول الآخذة في النمو.(عبد الحميد، ٢٠٠٣م، ص ٤٢٧)

ج/ حساب رأس المال والذهب النقدي:

ويشتمل على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل. ويشتمل هذا الحساب كذلك على عمليات التغير في الموجودات الأجنبية للقطر المعني، والالتزامات الأجنبية المترتبة عليه؛ أي تسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنهادائنية أو مديونية البلد الخارجية. (طاهر والأمين، ٢٠٠٧م، ص ٢٥١)

د/ حساب السهو والخطأ أو التناقض الإحصائي:

قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن؛ مخالفة تماماً للقيمة المتحصلة عليها لمجموع البنود في الجانب المدين . لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين، ويسمي هذا القيد التصحيحي بالسهو والخطأ أو التناقص الإحصائي(ساكر، ٢٠٠٦م، ص ٩٢)

٥- أداء ميزان المدفوعات في الفترة (١٩٩٢م –٢٠١٩م) :

شهدت الفترة من١٩٩٢م إلى ١٩٩٧م ارتفاع عجز الميزان التجاري ، الذي تراوح بين ٥٠١.٦ إلى ٨٢٧.٧ مليون دولار ، وبلغ أقصاه في العام ١٩٩٦م ٨٨٤.٢ مليون دولار وأيضا انحسر العون الخارجي خلال هذه الفترة ، الأمر الذي أدةإلى تدهور ميزان المدفوعات حيث سجل عجزاً بمعدلات متناقصة تراوحت بين ٨٥.١ إلى ٣٦.١ مليون دولار عدا العام ١٩٩٤م الذي سجل فائضاً قدره ١٧.٩ مليون دولار أما في الفترة من ١٩٩٨م ـ ٢٠٠٢م سجل ميزان المدفوعات فائضاً تراوح بين ٢٥.١ إلى ٤٠١ عدا العام ٢٠٠١م ، بينما تحسن الأداء في عامي ٩٨ و١٩٩٩م ، حيث حقق ميزان المدفوعات فائضاً قدره ٢٥.١ مليون دولار في عام ١٩٩٨م و١١١.٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩م، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي طرأت في حجم

الاستثمارات خاصة في مجال البترول والنقل والتعدين "الذهب". بينما أظهرت المعاملات مع العالم الخارجي تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات؛ من فائض ١١١.٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩م وفائض قدره ١٦٥.٤ مليون دولار عام ٢٠٠٠م، إلى عجز قدره ٧٠.٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١م، بينما حقق فائضاً قدره ٣٠٠٠.٠٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢م و ٤٢٢.٥٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٣م ، و٧٣٠.١٨ مليون في عام ٢٠٠٤م ويعود ذلك بصفة أساسية لانخفاض العجز في الحساب الجاري إلى ٩٦٢.٧٠ مليون دولار و٩٣٨.٥٨ مليون دولار و٨١٨.٢٣ مليون دولار في الأعوام ٢٠٠٢م ـ ٢٠٠٣م ـ ٢٠٠٤م على التوالي، كما تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره ٥٣٠.٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م إلى عجز قدره ٢٠٨.٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦م . وقد انعكس ذلك سلباً بالقدر نفسه على الأصول الاحتياطية بالنقد الأجنبي (تدفق) لدى البنك المركزي، ويرجع ذلك لارتفاع العجز في الحساب الجاري من ٢.٧٦٩.١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م إلى ٤.٣٣٨.٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٦م، بمعدل ٥٦.٧٪ بالإضافةإلى مدفوعات غير مبوبة بمبلغ ٣٥٣.١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م إلى ٤.٤٨٢.٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٦م بمعدل ٨٤.٧٪، كذلك تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ ٢٨٢.٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧م إلى فائض بمبلغ ٢١.١ مليون دولار في عام نتيجة لزيادة الفائض في الميزان التجاري من ١.١٥٦.٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٧م إلى ٣.٤٤١.١ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م، بمعدل ١٩٧.٥٪ بالرغم من الانخفاض في الحساب المالي والرأسمالي من ٢.٩٢٥.٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧م إلى ١.٤٦٥.٩ مليون دولار، وانخفض العجز في ميزان المدفوعات من ٥٠٢.٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م إلى ٥٤.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠م ، وذلك للتحول الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ ٢.١٧٧.٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م إلى فائض بمبلغ ٢٥٤.٨ مليون دولار وفي عام ٢٠١٠م بمعدل ١١١.٧٪؛ نتيجة لتحول الميزان من عجز بمبلغ ٢٧٠.٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م إلى فائض بمبلغ ٢.٥٦٤.٩ مليون دولار في عام ٢٠١٠م بمعدل ١٠٤٦.٨٪، على الرغم من ارتفاع العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل ٢١.١٪ وانخفاض التدفقات في الحساب المالي والرأسمالي بمعدل ٨٠.٤٪، أيضاً يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلى ارتفاع العجز من ٥٤.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠م إلى ٦٤٤.٥ مليون دولار في عام ٢٠١١م، على الرغم من تحسين فائض الحساب المالي والرأسمالي من ٦٦١.١ مليون دولار عام ٢٠١٠م إلى ١.٨٨٢.٨ مليون دولار في العام ٢٠١١م بمعدل ١٨٤.٨٪ ، ويعزى ارتفاع العجز في الميزان الكلي إلى تراجع الفائض في الحساب الجاري من ١٥٧.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠م إلى ٨٦ مليون دولار في عام ٢٠١١م، نتيجة لانخفاض الفائض في الميزان التجاري من ٢.٥٦٤.٩ مليون دولار في عام ٢٠١٠م إلى ١.٤٧٠.٩ مليون دولار في عام ٢٠١١م، بمعدل

٤٢.٦٪ وارتفاع بند الأخطاء والمحذوفات (مدفوعات غير مبوبة) من ٨٧٢.٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠م إلى ٢.٨٠٤.٢ مليون دولار عام ٢٠١١م، بينما يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات إلىانخفاض العجز من ٢٤.١ مليون دولار في عام ٢٠١٢م إلى ١٧.٦ مليون دولار في العام ٢٠١٣م ، ويعزي ذلك لتحسين العجز في الحساب الجاري، وتحول الموقف الكلي في ميزان المدفوعات من عجز بمبلغ ٣.٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤م إلى فائض بمبلغ ٣٨.٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥م ، وذلك نتيجة للزيادة في الحساب الرأسمالي والمالي،كما تحسن الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز قدره ١٨.٧ مليون دولار في عام ٢٠١٦م إلى عجز بمبلغ ١٢.٨ مليون دولار عام ٢٠١٧م،بينما سجل الموقف الكلي لميزان المدفوعات فائضاً بمبلغ ١٢.٤ مليون دولار عام ٢٠١٩م مقابل عجز بمبلغ ٢٥.٢ مليون دولار عام ٢٠١٨م. (تقارير بنك السودان ، عدة سنوات)

ثالثاً :أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠١٩م

١/ الأساليبالكمية المستخدمة فيالتحليل:

تعتمد الدراسة على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج تتسم بالدقة ويتم ذلك من خلال اتباع المراحل التالية:

المرحلة الأولى:

تم وصف بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة باستخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية. ومن ثم اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، لتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع Augmented(ADF) Dickey-Fuller.

وتعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة إذا (Stationary) إذا توفرت فيها الخصاص التالية :

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن .
- ثبات التباين عبر الزمن .
- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير .

المرحلة الثانية:

بعد التأكد أن السلاسل الزمنية مستقرة ومن نفس الرتبة، نتحول إلى اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، ويقوم تحليل التكامل المشترك بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية. ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير

قد تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى بالتكامل المشترك وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات لا بد أولاً من إزالة مشكلة عدم السكون وذلك باستخدام اختبارات جذور الوحدة.

المرحلة الثالثة:

يتم فيها استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) (ECM) لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي أن هذا الاختبار له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation). (Greene, 2003, p654)

ولتطبيق الاختبارات السابقة يتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5).

٢/ النماذج المستخدمة لقياس أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠١٩م:

لقياس أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠١٩مفقد تم بناء النماذج الموضح أدناه.

$$BP = \beta_0 + \beta_1 Ms_+ \mu \text{------} \beta_1 > 0 \text{---------(1)}$$

$$BP = \alpha_0 + \alpha_1 MM_+ \mu \text{------} \alpha_1 > 0 \text{---------(2)}$$

$$BP = \gamma_0 + \gamma_1 CR_+ \mu \text{------} \gamma_1 > 0 \text{ ---------(3)}$$

حيث أن:BP≡ ميزان المدفوعات، MS≡ عرض النقود،MM≡ هوامش المرابحات،CR≡ الاحتياطي النقدي.

β_0 ،γ.α ، ≡ثابتالنموذج (الجزءالمقطوعمنالنموذج)

β_1،γ_1،α_1≡معلماتالنموذجوالإشاراتالمتوقعةلهاكما موضحة في النموذج أعلاه .

٣/ اختبار سكون بيانات الدراسة:

يعتبرشرطالسكون مهملدراسةوتحليلالسلاسلالزمنيةللوصولإلىنتائجسليمةومنطقية، ويتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص غير الساكنة (non-stationary) لمتغيرات السلسلتين الزمنيتين على حد سواء في المستويات (levels) من خلال الاختبارات التالية:

١- اختيار ديكي فوللر الموسع(ADF)، حيث يستخدم هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه. والصيغة الرياضية العامة لاختبار ديكي فوللرالموسع (ADF) هي كالآتي :

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1) Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

وبتطبيق هذا النموذج على البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي تم الحصول على البيانات الموضحة في الجدول التالي رقم (١) :

جدول رقم (١)نتائج اختيار ديكي فوللر الموسع(**ADF**)

الفرق الثاني		المتغير	
Probability	t-Statistic		
0.0000	-8.167292	BP	
0.0110	-2.619800	MS	
0.0000	-6.243125	MM	
0.0000	-5.339805	CR	
-3.769597		1%	القيم الحرجة
-3.004861		5%	
-2.642242		10%	

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views٢٠٢٠م –

من خلال الملاحظة على الجدول رقم (1) أوضحت نتائجاختباراديكيفوللر الموسع أن بيانات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الثاني عند مستوي معنوية 1%.

بعد التأكد من استقرار بيانات المتغيرات في مستوى واحد يمكن قياس العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات.

٤/ قياس العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة (التكامل المشترك):

تم استخدام اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك لقياس العلاقة طويلة المدى، والذي يتفوق على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مساراً للشك والتساؤل.

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن،Johansen) و(جوهانسن – جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل – غرانجر، Engle – Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية " جوهانسن " وجوهانسن – جوسليوس " اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0< r(\Pi) = r <\eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR)maximumوهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$).

ويعرف اختبار الأثر (مجموع القطر الرئيس)بـ : $\lambda_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{n}\log(\hat{\lambda}_i)$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك ≤r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r(حيثr = ٠، ١، ٢).

ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ $\lambda_{\max} = -T\log(1-\hat{\lambda}_i)$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r + 1(Patterson, , 2002, p265) .

جدول رقم (٢) :نتائج اختبار جوهانسن (**Johansen**) للتكامل المشترك

Prob.**	C V5%	Stat	النتيجة
0.0026	63.87610	77.06762	None *
0.0802	42.91525	40.79659	At most 1
0.2754	25.87211	19.09181	At most 2
0.1851	12.51798	8.923431	At most 3
وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوية ٥٪			

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views٢٠٢٠م –

أوضحتنتائجاختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشتركوجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة ويظهر ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (2) وجودمتجه واحد للتكاملالمشتركعند مستوى معنوية ٥٪ وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والذي يعني أن متغيرات الدراسة تحقق التوازن في المدى الطويل.

٥- نموذج تصحيح الخطأ (**Error Correction Model-ECM**) :

يتميز نموذج تصحيح الخطأ عن نموذج إنجل غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من الطرق الأخرى مثل طريقة إنجل- غرانجر (Engel Granger 1987) وجوهانسن (Johansen 1988)، ولاختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين المتغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (قصيرة وطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواءً كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، ولا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن(Greene, 2003, p654)

٣/ تقدير العلاقة بين السياسة المالية وميزان المدفوعات في السودان:

١-تقدير العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات في السودان:

$$BP = \beta_0 + \beta_1 Ms + \mu \text{------} \beta_1 > 0 \text{ ---------(1)}$$

لقياس أثر عرض النقود في السودان على ميزان المدفوعات تم تطبيق نموذج تصحيح الخطاء وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (١)

Vector Error Correction Estimates		
	CointEq1	CointegratingEq:
	1.000000	BP(-1)
	0.022422	MS(-1)
	(0.01959)	
	[1.14455]	
	-356.4355	C
D(MS)	D(BP)	Error Correction:
-1.527762	-0.974149	CointEq1
(2.53347)	(0.27373)	
[-0.60303]	[-3.55876]	
0.786663	0.626568	R-squared
5.794514	2.636639	F-statistic
18	Number of coefficients	

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views٢٠٢٠م

- [ ] هي قيمT المحسوبة.-( ) الانحراف المعياري.

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام ثلاثة معايير والتي تشتمل على معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي.

١. معيار النظرية الاقتصادية:

المعيار الاقتصادي أو الفحص الاقتصادي يتعلق بالتحقيق من انطباق النتائج مع افتراضات النظرية الاقتصادية من خلال هذا الفحص يتم التأكد من نوع علامة المعامل coefficient وحجمه إذا جاءت العلامة مطابقة حجماً واتجاهاً للنظرية الاقتصادية اعتمدت النتيجة اقتصادياً. (الونداوي ، ٢٠١٠م ، ص ١٣٣)

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدرة في الجدول رقم (3) أن إشارة معلمة المتغير المستقل(عرض النقود) بلغت (0.022422) وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية. وهذا يدل على أنه كلما كانت هناك زيادة فيعرض النقود في السودان تؤدي إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعاتأي هنالك علاقة طردية بين عرض النقود في السودان وعجز ميزان المدفوعاتالسوداني خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٩م .

٢. المعيار الإحصائي:بعد التأكد من معقولية التقديرات لمعلمات النموذج من الناحية الاقتصادية يأتي دور الاختبارات الإحصائية التي تقرر في ضوئها أمرين على جانب كبير من الأهمية .

أ- مقدرة النموذج على تفسير الظاهرة محل البحث .

ب-مدى الثقة في تقديرات معلمات النموذج وذلك باستخدام معامل التحديد والخطأ المعياري (عبد العزيز ،١٩٩٧م، ص ٤٥).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٣)قيمة اختبار(F) دلت عن المعنوية الشاملة للنموذج. كما بلغت الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة للمتغير المستقل (عرض النقود)(2.636639)عند مستوى معنوية ٥٪ وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية التي بلغت (٢.١١).

٣. المعيار القياسي:

في الجدول رقم (٣) أوضحت قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل المضمن في النموذج يفسر نسبة٦٣٪ من المتغير التابع وبقية التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج. ومعامل سرعة التكييف للنموذج بلغت (0.974149-) ومن خلال قيمة (T) المحسوبة له التي بلغت (3.55876-) عند مستوى معنوية ٥٪ وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية المقابلة البالغة (٢.١٠)، مما يشير إلى أنها معنوية إحصائياً، وهو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكييف للمتغيرات بمعنى أنه إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني فهي تحتاج إلى فترة تقدر بـ ١٨ سنة للرجوع إليها.

٢- تقدير العلاقة بين هوامش المرابحات وميزان المدفوعات في السودان :

$$BP = \alpha_0 + \alpha_1 MM_{+} \ \mu \text{------} \ \alpha_1 > 0 \text{---------(2)}$$

لقياس أثرهوامش المرابحات على ميزان المدفوعات فيالسودان تم تطبيق نموذج تصحيح الخطاء وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (٢)

Vector Error Correction Estimates		
	CointEq1	CointegratingEq:
	1.000000	BP(-1)
	14.04103	MM(-1)
	(8.96587)	
	[1.56605]	
	353.7662	C
D(MM)	D(BP)	Error Correction:
0.002000	-0.866506	CointEq1
(0.00280)	(0.22085)	
[0.71554]	[-3.92354]	
0.039856	0.644116	R-squared
0.207551	9.049538	F-statistic
10	Number of coefficients	

المصدر : إعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views٢٠٢٠م

- [ ] هي قيمT المحسوبة. - ( ) الانحراف المعياري.

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام ثلاثة معايير والتي تشتمل على معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي.

١. معيار النظرية الاقتصادية:

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدرة في الجدول رقم (٤)أن إشارة معلمة المتغير المستقل(هوامش المرابحات) بلغت (14.04103) متوافقة مع النظرية. وهذا يدل على أنه كلما كانت هناك زيادة في هوامش المرابحاتفي السودان تؤدي إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعات في السودانأي هنالك علاقة طردية.

٢. المعيار الإحصائي:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٤)قيمة اختبار(F) دلت عن المعنوية الشاملة للنموذج. كما بلغت الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة للمتغير المستقل (هوامش المرابحات) (9.049538)عند مستوى معنوية ٥٪ وهي أكبر من قيمة(F) الجدولية التي بلغت (٢.١١).

٣. المعيار القياسي:

في الجدول رقم(٤) أوضحت قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل المضمن في النموذج يفسر نسبة ٦٤٪ من المتغير التابع وبقية التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج أو نتيجة للصدفة والخطأ العشوائي،ومعامل سرعة التكييف للنموذج بلغت(0.866506-) ومن خلال قيمة (T) المحسوبة له التي بلغت (3.92354-) عند مستوى معنوية ٥٪ وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية المقابلة البالغة (٢.١٠)، مما يشير إلى أنها معنوية إحصائياً، وهو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكييف للمتغيرات بمعنى أنه إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني فهي تحتاج إلى فترة تقدر بـ ١٠ سنوات للرجوع إليها.

٣- تقدير العلاقة بين الاحتياطي النقدي وميزان المدفوعات في السودان :

$$BP = \gamma_0 + \gamma_1 CR_+ \mu \text{------} \gamma_1 > 0 \text{ ---------(3)}$$

لقياس أثرالاحتياطي النقدي على ميزان المدفوعات فيالسودان تم تطبيق نموذج تصحيح الخطاء وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (٣)

Vector Error Correction Estimates		
	CointEq1	CointegratingEq:
	1.000000	BP(-1)
	6.636896	CR(-1)
	(3.95968)	
	[1.67612]	
D(CR)	D(BP)	Error Correction:
-0.006005	-0.983878	CointEq1
(0.00328)	(0.26728)	
[-1.82827]	[-3.68112]	
0.194402	0.534474	R-squared
0.904928	4.305403	F-statistic
12	Number of coefficients	

المصدر : إعداد الباحثان باستخدام برنامج E-views٢٠٢٠م

- [ ] هي قيمT المحسوبة. - ( ) الانحراف المعياري.

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام ثلاثة معايير والتي تشتمل على معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي.

٤. معيار النظرية الاقتصادية:

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدرة في الجدول رقم (٥)أن إشارة معلمة المتغير المستقل (الاحتياطي النقدي) بلغت (6.636896) متوافقة مع النظرية . وهذا يدل على أنه كلما كانت هناك زيادة الاحتياطي النقدي في السودان تؤدي إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعات في السودانأي هنالك علاقة طردية.

٥. المعيار الإحصائي:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٥)قيمة اختبار(F) دلت عن المعنوية الشاملة للنموذج. كما بلغت الإحصائية (F-Statistic) المحسوبة للمتغير المستقل (الاحتياطي النقدي) (4.305403)عند مستوى معنوية ٥٪ وهي أكبر من قيمة(F) الجدولية التي بلغت (٢.١١).

٦. المعيار القياسي:

في الجدول رقم(٥) أوضحت قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل المضمن في النموذج يفسر نسبة٥٣٪ من المتغير التابع وبقية التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج أو نتيجة للصدفة والخطأ العشوائي،ومعامل سرعة التكييف للنموذج بلغت(0.983878-) ومن خلال قيمة (T) المحسوبة له التي بلغت (3.68112-) عند مستوى معنوية ٥٪ وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية المقابلة البالغة (٢.١٠)، مما يشير إلى أنها معنوية إحصائياً، وهو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكييف للمتغيرات بمعنى أنه إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني فهي تحتاج إلى فترة تقدر بـ ١٢ سنوات للرجوع إليها.

النتائج:

تم تحليل بيانات الدراسة من مصادرها الأولية والثانوية حول أثر تغير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة ١٩٩٢–٢٠١٩م وعلى ضوء التحليل التطبيقي والنظري خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

١– زيادةعرض النقود أدت إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعاتفي السودان خلال الفترة ١٩٩٢–٢٠١٩م.

٢– زيادةهوامش المرابحاتفي السودانأدت إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعات في السودانخلال فترة الدراسة.

٣– زيادة نسبة الاحتياطي النقدي أدت إلى المزبد من العجز في ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة.

٤–أثرت السياسة النقدية سلباً على ميزان المدفوعات مما أدى لزيادة العجز فيه.

التوصيات

١. العمل على معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات السوداني باستخدام أدوات السياسة النقدية بصورة أكثر كفاءة .

٢. العمل على تنويع الصادرات السودانية لتقليل العجز في ميزان المدفوعات السوداني .

٣. العمل على تفعيل دور السياسة المالية عند استخدام آليات السياسة النقدية لمعالجة الضغوط في ميزان المدفوعات .

٤. ضرورة تفعيل دور بنك السودان المركزي في ممارسة السياسة النقدية الرشيدة للتأثير في عرض النقود ومن ثم ميزان المدفوعات .

المصادر والمراجع

أبو السعود، محمدي فوزي، (٢٠١٠م)، الاقتصاد الكلي، الإسكندرية: الدار الجامعية.

أحمد، أحمد عبد الله إبراهيم، (٢٠١٠م)، تمويل التجارة الخارجية، الخرطوم: شركة مطابع السودان العالمية.

أحمد، عبد الرحمن يسري، (١٩٩٣م)، الاقتصاديات الدولية، الإسكندرية: مؤسسه شباب الجامعة.

أحمد، عبد الرحمن يسري، (٢٠٠١م)، الاقتصاديات الدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية .

البكري، أنس،وصافي، وليد، (٢٠٠٢م)،النقودوالبنوكبينالنظريةوالتطبيق، عمان: دارالمستقبللللنشروالتوزيع .

الحبيب، فايز بن إبراهيم، (٢٠٠٠م)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية .

الحجار، بسام، (٢٠٠٥م)، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع.

الفترة من (١٩٩٠م – ٢٠٠٨م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

حسين، يوسف الفكي عبد الكريم (٢٠١٠م) السياسة النقدية في الإطار الإسلامي– تجربة السودان خلال الفترة ١٩٩٧– ٢٠٠٨م، المؤتمر الدولي الرابع بكلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

حشيش، عادل أحمد، (١٩٩٢م)، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت: الدار الجامعية للنشر.

حشيش، عادل أحمد، (٢٠٠٤م)، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

حشيش، عادل أحمد، (٢٠١٠م)، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الحصري، طارق فاروق، (٢٠١٠م)، الاقتصاد الدولي، ط١، مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

الدوري، زكريا والسامرائي، يسري، (٢٠٠٦م)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الزبون، عطا الله، (٢٠١٥م)، التجارة الخارجية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

زيتون، أحمد ضياء الدين، (٢٠٠٠م)، علم الاقتصاد، الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع.

١٦– ساكر، محمد العربي، (٢٠٠٦م)، الاقتصاد الكلي القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع .

السريتي،السيد محمد أحمد، (٢٠٠٩م)، اقتصاديات التجارة الخارجية، مصر: مؤسسة رؤية للطباعة.
السريتي، السيد محمد أحمد وغزلان، محمد عزت محمد، (٢٠١٢م)، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
شافعي، محمد زكي، (١٩٨٩م)، العلاقات الاقتصادية الدولية، دمشق: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
شامية، أحمد زهير، (١٩٩٣م)، النقود والمصارف، عمان: دار زهران للنشر.
الشفيع ، أسامة الشفيع طه (٢٠٢٠م)، العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات في السودان ١٩٨٩-٢٠١٨م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
شيخ موسى، عبد الوهاب عثمان،(٢٠١٢م)،منهجية الإصلاح الاقتصادي السوداني، ج ١، ط٣ ، الخرطوم: مطبعة برنتك للطباعة والتغليف .
صابر محمد الحسن، (٢٠٠٤م)، موقع بنك السودان،إدارة السياسة النقدية السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي–تجربة السودان، سلسلة الدراسات والبحوث، الإصدارة رقم (٢).
صابر محمد الحسن،موقع صندوق النقد العربي، تجربةالسودان في مجال السياسة النقدية، الاجتماع السنوي الخامس والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي.
صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٩م)، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، واشنطون.
طاهر، فريد بشير والأمين، عبد الوهاب، (٢٠٠٧م)، مبادئ الاقتصاد الكلي، البحرين: دار المعرفة.
عابد، محمد سيد، (٢٠٠١م)، التجارهالدوليه، الأردن: مكتبه ومطبعه الإشعاع الفنية.
عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠٠٣م)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلّي)، القاهرة : مجموعة النّيل العربيّة للنشر.
عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠١٠م)، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، الإسكندرية: الدار الجامعية.
عبد الرحيم شريف أحمد وآخرون، (٢٠٠٣م)، موقع بنك السودان،إمكانية استحداث أداة أو أدوات نقدية ومالية لإدارة السيولة، سلسلة الدراسات والبحوث، الإصدارة رقم (١٠).
عبد العزيز، سمير (١٩٩٧م)، الاقتصاد القياسي، مدخل في اتخاذ القرارات، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع
عبد الله، الشاذلي عيسي حمد، (٢٠١٥م) أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
عبدالله، نصر الدين إبراهيم آدم، (٢٠١٥م)، دور السياسة النقدية في معالجة عجز ميزان المدفوعات في السودان ٢٠٠٥ – ٢٠١٤م، جامعة السودان لعلوم والتكنولوجيا .
العبيدي، رائد عبد الخالق عبد الله وآخرون، (٢٠١٣م)، التمويل الدولي، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

علي، عبد المنعم السيدوجميل، هيل عجيمي، (١٩٩٤م)، العلاقات النقدية الدولية، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.

الغندور، أحمد، (١٩٩٦م)، العلاقات الاقتصادية الدولية القاهرة: دار النهضة العربية .

الغول، عبد الله الشريف عبد الله، (٢٠٠٧م)، موضوعات في الاقتصاد الكلي، الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة .

قدّي، عبد المجيد، (٢٠٠٥م)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكليّة، دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

القريشي، محمد صالح، (٢٠٠٨م)، المالية الدولية، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع .

قريصة، صبحي تادريس، (١٩٨٤م)، النقود والبنوك، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

محمد، محمود يونس، (١٩٩٩م)، اقتصاديات دولية، الإسكندرية: الدار الجامعية .

منصور، علي حافظ، (١٩٨١م)، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة : دار النهضة العربية .

ناصف، إيمان عطية وعماره، هشام، (٢٠٠٨م)، مبادئ الاقتصاد الدولي، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

نعمة، سمير فخري، (٢٠١١م)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

الوصّال، كمال أمين ويونس، محمود،(٢٠٠٤م)، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الإسكندرية:الدّار الجامعيةللنشر.

الونداوي، علي فاطن محمد،(٢٠١٠م)، فقه الاقتصاد القياسي،ج١ ، الخرطوم: مكتبة جي تاون

يونس، محمود ونجا، علي عبد الوهاب،(٢٠١٦)، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي .

Greene , William H. (2003)"Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA,

Patterson, K.(2002) , " An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach ". Palgrave, New York,